يوم الثلاثاء في ٢٦ نيسان ١٧٢٩

طرحت مسألة ما اذا كان يجوز للكاثوليك الاشتراك مع الراطفة والمقيمة في الاراضي
وكيف حكم الجواز فافتي فيها بعدم الجواز بمقتضى الفصل الذي يلي هذا الفصل ويوم الثلاثاء
في ٢ ايار ١٧٢٩ جرت المذاكرة الآتية بما يتعلّق بطلب الرهبان الملكيين كان جبر
الدروز وهي: اولاً ان يضمّوا الى رهبانية الباسيليين في رومية ويخضعوا لرئيس
العام القائم وثانياً ان تعطى لهم تفويضات رسمية في الاماكن التي
فيها اساقفة كاثوليكيون او مرسلون مبعوثون من قبل السدة الرسولية المقدسة
او المجمع المقدس ثالثاً ان ينظر في اقامة كنيسة لهم في رومية يقيمون فيها شعائر
طقسهم ويخصص لهم ما وردي يأتي ليساقفة والزوار الملكيون فصدر الجواب
على الدوام بالتأجيل والوقوف على رأي رئيس الرهبانية العام وفي اثناء ذلك يجب
عليهم منه حتماً الدوام والانقطاع عن الكلام الذي يزعزع طقسهم وقانونهم بالكنيسة

وعلى الثاني بالنفي وعلى الثالث بتأجيل النظر في ذلك الى ملاءمة الاوان والزمان

الفصل الرابع والاربعون

في احكام صادرة بحساب مجمع نشر الايمان المقدس في ٩ تموز ١٧٢٩

في شأن الاشتراك بالصلاة بالاراضي مع

الراطقة والمقيمة

عدد
٤٤

اذا كان كنيسة مرسليه دعاة كلمة الله في بلاد الكفار وبيده فوقاني فيه والراطقة
المقيمة قد رفعوا الى مجمع نشر الايمان المقدس يستفتونه ويستشيرونه في بعض
مسائل تلاحظ عما اذا كان يجوز للكاثوليك وفي اي حالتي وضع تحويطات ان
يشتركوا مع الراطقة واما تواكنيسهم وبيعهم وتبرعهم البسيطة وكان لهذا
للفتوى في هذه المسائل بوقع الحال ومتعلقاته على وجه اليقين والتحقيق